jeudi 12 octobre 2000
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

الاتحاد الاشتراكي AL- ITTIHAD AL ISHTIRAKI

1 / 14
1,3p_h__pin_nb
616 cm²

Le gouvernement et appelé à réaliser plusieurs projets d'infrastructures

ممثلة الأمين العام في لجنة التمويل

أخرجنا 33 إجراء من 200 اقتراح عن طريق التحكيم

الدولة مطالبة بالتدخل أكثر لانجاز مشاريع البنية التحتية

الأبناك رفضت تخصيص نسبة إلزامية من ودائعها للتنمية القروية والقرض الفلاحي يحاول أن يقتنع بتغيير أساليب عمله

في كل لجنة كان هناك ممثل للأمين العام قدم لأعضاء المجلس الوطني للشبيبة والمستقبل المصنفين في لجنته عرضا حول المنهجية والمبادئ العامة، ونظرا لتطابق هاتين الخاصيتين في اللجان الثلاث، وكذا لأهمية محور التمويل نقدم هذا الحوار مع الأستاذة نزهة الحريشي بنعمور كأستاذة لاقتصاد المعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات كنموذج لمجموعة العروض التي قدمها ممثلو الأمين العام بمختلف اللجان.

نزهة الحريشي بنعمور

□ إ.ش: تقدمتم بعرض في لجنتكم بصفتكم الممثلة للأمين العام تطرق لمنهجية العمل والمبادئ المعتمدة والمحاور الأساسية لبرنامج العمل، هل يمكن أن تعطونا صورة عن هذه المحاور؟

● **هناك ثلاث نقط هي منهجية العمل، مبادئ العمل ثم المحاور الأساسية لبرنامج العمل. ومنهجية العمل نقطة مهمة لأنها تبين الصعوبات التي عاشتها الأمانة العامة في نطاق اللجان.**

النقطة الأولى هي تحديد قاعدة العمل التي بينت ضرورة المساهمة الفردية والقطاعية من خلال توفير جميع الملفات وجميع المعطيات الخاصة بتشغيل الشباب القروي ومعرفة المنظور القطاعي، حيث قدم كل قطاع اقتراحات حتى وصلنا إلى 200 اقتراح بالنسبة لكل الادارات والمصالح فكل من كان لديه ملف مخبأ جاء به وهذه نقطة مهمة. فالناس الذين لم يألفوا في اداراتهم ولم يألفوا طرح المشاكل ويطرحون ذلك وتبينت العقبات. في المجلس يأتون بصراحة غريبة.

بعد معرفة المنظور القطاعي انتقلنا الى المرحلة الثانية وهي تجسيد وصياغة برنامج العمل وهنا الأمانة تحملت الدور الحساس. وهو تحديد الأولويات والقيام بالعمل الانتقائي المهم. الطريقة كانت اللجوء الى التحكيم لأننا لا يمكننا أن نقبل 200 مقترح فهناك أولويات. والتحكيم لم يقع هكذا بل وقع بالأخذ بعين الاعتبار المقاييس المنهجية وهي التحكيم فيما [illegible] سوف لا تتكلف إلا به وكذلك التحكيم بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية وهذه نقطة مهمة في فلسفة المجلس.

التحكيم بين الأهداف العامة والامكانات التمويلية طبعا تكون هناك أولويات ولكن في التمويل يكوك هناك حد.

والنقطة الرابعة هي التناقض بين بعض الأهداف القطاعية وهذا العمل يتطلب التجانس والتناسق بين مكونات البرنامج. إذن، هذا بالنسبة للصياغة وبالنسبة لأسس التحكيم هنا نجد الفلسفة والمبادئ التي ترتكز عليها المبادئ العامة للمجلس:

- النقطة الأولى تعتبر الانتاجية الفلاحية وانعاش التشغيل مكونين لنفس الاستراتيجية.

فالسياسة الفلاحية الحالية، ترى الانتاجية الفلاحية فقط أما المجلس الان في مجال انعاش التشغيل فيعتمد على مكونان لنفس الاستراتيجية وهما التوازن بين الفلاحة وبين بينتها.

- النقطة الثانية هي أن البرنامج العمل يجعل من التقويم الاجتماعي في الوسط القروي مبدأ أساسيا.

لماذا؟ لأن التقويم الاقتصادي الموجود حاليا - فهذه نقطة أساسية في السياسة الحالية - لا يكون هدفا في حد ذاته.

- النقطة الثالثة وهي أن برنامج العمل عمل على توسيع السياسة القروية لتشمل الأنشطة غير الفلاحية.

وأخيرا النقطة الرابعة وهي أن برنامج العمل جعل من تهيئة المجال القروي هدفا أساسيا وهذا هو ما سيعطي النظرة التمويلة وذلك من أجل انعاش الأنشطة المنتجة وبالتالي انعاش التشغيل، هذه هي منهجية العمل وفلسفته.

أما بخصوص المبادئ فكما قلت من قبل هناك التأكيد على فكرة أساسية وهي استراتيجية الشمولية - لأن العالم القروي يعاني من مشاكل كثيرة - والارتكاز على استراتيجية تسمح بمحو الفوارق بين الوسط القروي والوسط الحضري وداخل العالم القروي ايضا.

الفكرة المهمة التي ستربط بين الدورة الأولى والدورة الثانية هي أن مشاكل البادية تؤثر على المدن، ولا يمكن أن نحل مشاكل المدن إذا لم نحل مشاكل البادية. إذن، هناك ارتباط فهذه الدورة الثانية لها ارتباط بالدورة الأولى ولا يفهم الكل ذلك.

البرنامج له أربعة مبادئ : احداث مناطق جهوية مندمجة، اللامركزية، الانخراط الفعلي الارادي للسكان ومساهمة جميع الشركاء والأطراف - يعني الدولة الجماعات المحلية والقطاع الخاص. وهنا تظهر اشكالية التمويل.

بالنسبة للدولة الكل متفق على أنها يجب أن تساهم بشكل أكبر في تمويل المشاريع الخاصة بالبنيات التحتية.

ويجب أن تكون هناك مساهمة أكبر بلجماعات المحلية تسير في اتجاه اللامركزية، ويمكن أن تساهم هذه الجماعات على مستوى التجهيزات الأساسية والاجتماعية والثقافية والمتوسطة، تحسين شبكات الماء والكهرباء وبناء المدارس والمستوصفات وعلى مستوى تشييد البنايات ذات المنفعة العمومية كوحدات التخزين ووحدات التكييف والتصفيف وأسواق الجملة، وهذه الاستثمارات تولد موارد داخلية وتجعل من الممكن إقراض الجماعات من لدن المؤسسات المالية. وهنا نجد إجراء خاصا بتعزيز التشارك بين الأبناك والجماعات المحلية.

تبقى نقطة مهمة جدا وهي إشراك النظام البنكي والمالي فالمؤسسات البنكية الآن لا تتدخل في العالم القروي أو تتدخل بصفة غير مباشرة بواسطة الاكتتاب المفروض في القرض الفلاحي بنسبة 3% من ودائعها. والآن تمول الأبناك تسويق الحبوب والزيوت فقط. ويبقى القرض الفلاحي الممول الأساسي بنسبة 8% ولذلك كان اهتمامنا بإصلاح هذا القرض كبيرا.

□ إ.ش: هل كان القرض الفلاحي ممثلا في اللجنة وما هو رأي ممثليه في اجراءات المجلس الخاصة به؟

● **نعم كان ممثلا، وقدم ممثلوه مجموعة اقتراحات بل قدموا تعديلات ولو أنها كانت بسيطة لأننا اشتغلنا جميعا منذ البداية.**

□ إ.ش: إذن، هل يمكن أن نقول الآن إن القرض الفلاحي مقتنع بتغيير أساليب عمله وبتغيير القوانين المنظمة له وطرق تعامله مع الفلاح وطبيعة القروض؟

● **حاولنا إقناعه، والاجراء الموجود بهم الصناديق المحلية التي لها مليون زبون 80% منهم فلاحين صغار.**

□ إ.ش: تقولون حاولنا إقناعه...

● **يجب أن ننتظر مباشرة العمل لنحكم على هذا القرض.**

□ إ.ش: ولكن ألا يمكن أن نحكم من خلال النوايا أو ماهي الصعوبات التي يراها القرض عائقا أمام تغيير أساليبه؟

● **هناك صعوبات، وقد قام بمجهود حيث وصل عدد زبنائه في وقت وجيز الى 800.000 ورغم هذا المجهود فإن 50% من الفلاحين لا يستفيدون من أي قرض، والذين يحصلون على القرض يجدون أنفسهم أمام مبلغ هزيل لا يمكن أن يستثمره فيصرفه في مسائل استهلاكية. ولهذا نجد الصناديق المحلية للصندوق الوطني للقرض الفلاحي لها مليار ونصف المليار من المستحقات غير المؤداة.**

والاجرا الموجود هو تحسين نشاط القرض الفلاحي على الرغم من أن هذا القرض يدافع عن نفسه ويقول إنه يقوم بهذا الدور.

إذا سمحت سأرجع إلى مشاركة النظام البنكي والمالي بصفة عامة، فقد قدمنا اقتراحين ويتعلق الأول بمعامل الاستخدام اللالزامي لتمويل المشاريع الفلاحية، يعني طلبنا من الأبناك تحديد بنسبة مائوية من ودائعها لتمويل المشاريع الفلاحية وهذه الفكرة لم تقبل نهائيا لأن الأبناك تقول إننا متجهون نحو التحرير الاقتصادي والمالي إضافة إلى أن هذا الاستخدام الالزامي موجود في ميادين أخرى منها 5% للقرض السياحي و30% للدولة والمساهمة في القرض الفلاحي. ولذلك حذفت فقرة من الاجراء 32.

الدورة الأولى للمجلس مرتبطة بالثانية لأن حل مشاكل المدن مرتبط بحل مشاكل العالم القروي

Copyright © IMPERIUM MEDIA 2001-2007. Tous droits réservés.